

See discussions, stats, and author profiles for this publication at: <https://www.researchgate.net/publication/372159775>

إصلاح وتطوير دور المؤسسات النقدية والمالية الدولية

Chapter · October 2009

CITATIONS
0

READS
118

1 author:



Salah Salhi

University Ferhat Abbas of Setif

64 PUBLICATIONS 0 CITATIONS

SEE PROFILE

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة فرحات عباس - سطيف، الجزائر

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير



الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية

السياسات والاستراتيجيات البديلة لعلاج الأزمة المالية والاقتصادية

بحوث و أوراق عمل الملتقى الدولي المنعقد خلال الفترة

02-01 ذو العقدة 1430 هـ الموافق 20-21 أكتوبر 2009 م

منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو-مغاربي

شامفام

2009

رقم الإيداع القانوني: 2010-815 ردمك: 9-3-9729-9961-978 ردم د: 2170-0540

**Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la recherche
scientifique**

**Université Ferhat Abbas Sétif- Algérie
Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et Sciences de Gestion**



LA CRISE FINANCIERE ET ÉCONOMIQUE ET LA GOUVERNANCE MONDIALE

**Les politiques et les stratégies alternatives
pour circonscrire la crise financière et économique**

**Recueil de communications
Du colloque international du 20 au 21 Octobre 2009**

**Edition du Laboratoire
Partenariat et Investissement dans les PME/PMI dans l'Espace
Euro-maghrébin P.I.E.E.M**

2009

Dépôt légal : 815-2010 ISBN : 978-9961-9729-3-9 ISSN : 0540-2170

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة فرحات عباس سطيف
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير

الملتقى الدولي حول:

الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية
السياسات والاستراتيجيات البديلة لعلاج الأزمة المالية والاقتصادية
خلال الفترة 1-2 ذوالقعدة 1430 / 20-21 أكتوبر 2009

مداخلة حول:

إصلاح وتطوير دور المؤسسات النقدية والمالية الدولية

الأستاذ الدكتور صالح صالح
عميد كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
ورئيس مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات
الصغيرة والمتوسطة
جامعة فرحات عباس - سطيف - الجزائر

إصلاح وتطوير دور المؤسسات النقدية والمالية الدولية

إن الاضطرابات النقدية والمالية والتي رسخت حالة عدم الاستقرار في النظام النقدي والمالي الدولي وما ترتب عنها من تفاهم الأزمات المالية وتزايد تأثيراتها السلبية، على أداء الاقتصاد العالمي وتحولها الى أزمات اقتصادية. أدت الى ازداد الشعور بأهمية إجراء الإصلاحات الضرورية لهذه المؤسسات الهامة لتكون في خدمة المجتمع الدولي بكامله و لها دورها الدولي الذي يركز على الكفاءة النقدية و المالية و الاقتصادية لضمان مصالح جميع الأطراف المتفاعلة في السوق الدولية بعيدا عن التأثير الايديولوجي و الازدواجية في التعامل مع الأعضاء.

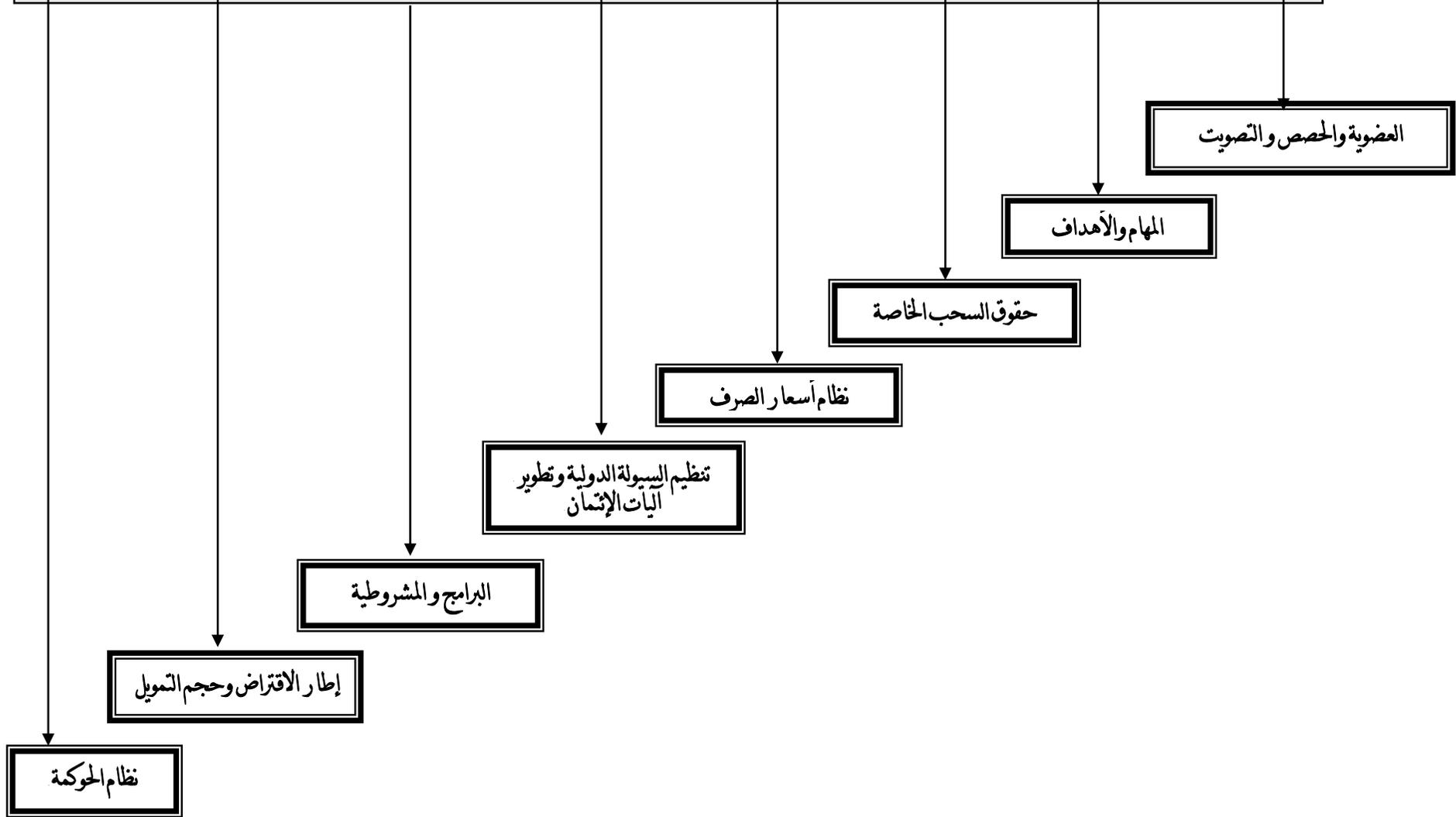
ولقد بينت الأزمات السابقة والأزمة المالية العالمية الحالية محدودية دور المؤسسات المالية والنقدية الدولية وضعف مستويات أدائها فيما يتعلق بالإنذار المبكر التحذيري من الأزمات، أو بالجزئات والسياسات الاحتوائية الخاصة بإدارة الأزمات فقد بينت الأزمة الآسيوية كيف ساهمت المؤسسات الدولية ومنها الصندوق في تفاقم الأزمة وانتشار العدوى، أو فيما يتعلق بالاستفادة من التجارب الماضية في منع تكرار الأزمات، والأزمة الحالية دليل واضح على ذلك وهي تدل على فراغ مؤسستي وإجرائي ورقابي رهيب وقصور في التنسيق والتعاون على المستوى النقدي والمالي.

ولقد تطور الاقتصاد العالمي تطورا كبيرا وبقيت هذه المؤسسات المالية والنقدية الدولية حبيسة أطرها القانونية الجامدة، ورهينة إنتقائيتها الرقابية، ومشروطيتها المذهبية ومحدوديتها الوظيفية والمجالية.

إن هذا الوضع الخطير يتطلب مراجعة جذرية وإصلاحات ضرورية تتطلب إعادة النظر في القضايا الأساسية التالية:

- العضوية والحصص والتصويت
- المهام والاهداف
- حقوق السحب الخاصة
- نظام أسعار الصرف
- تنظيم السيولة الدولية وآليات الائتمان الدولي
- نظام المساعدات وإطار الاقتراض وحجم التمويل
- البرامج و المشروطة
- نظام الحوكمة

الإصلاحات الضرورية لتطوير دور المؤسسات النقدية والمالية الدولية



أولاً: العضوية والحصص والتصويت

1 - العضوية:

إنّ النظام الحالي للصندوق ومجموعة البنك الدولي يقوم على مبدأ عدم المساواة بين البلدان الأعضاء وهذا ما لخصه أحد الباحثين بقوله: " إنّ الغائب الكبير على نظام بریتون وودز هو التناظر أو التعامل على قدم المساواة بين الدول الأعضاء في الصندوق " ¹، فإصلاح هذه المؤسسات يستدعي إزالة كافة أشكال الهيمنة من قبل أعضائها عن طريق تجسيد مبدأ المساواة بين الدول الأعضاء على غرار بعض المنظمات الدولية كمنظمة الأمم المتحدة. (خلافًا لمجلسها الأمني)

والغريب أنّ الدول التي تزعم بأنّها حامية للديمقراطية وراعية لحقوق الإنسان هي التي تجسد الديكتاتورية المؤسساتية والاستبداد داخل المنظمات الدولية، فأنّ الأوان للالتزام بالديمقراطية داخل المنظمات العالمية لتكون البديل الأكفأ للوصاية والهيمنة.

ونحن نؤكد على مبدأ المساواة الذي يأخذ بعين الاعتبار العنصر البشري ولا يتجاهل المكانة الاقتصادية للدولة دون أن يتيح المجال للاحتواء والاستحواذ.

2 - التصويت:

لما كان الصندوق يقوم على مبدأ عدم المساواة بين الأعضاء فإنّه مؤسس على عدم المساواة في القوى التصويتية التي على أساسها تتخذ القرارات الهامة التي تحكم العالم بأسره في الميدان النقدي والمالي. ويسري هذا المبدأ في التصويت على باقي المؤسسات الشقيقة للصندوق والمتكاملة معه مثل البنك الدولي والمؤسسة المالية الدولية، ومؤسسة التنمية الدولية، ومصارف التنمية الجهوية. إنّ توزيع القوة التصويتية على أساس قيمة المساهمة المالية للبلد العضو ليس له ما يبرره، فمن جهة نجد بأنّ حجم المساهمة المالية ترتبط بحصة الدولة التي قد لا تعكس وضعها الاقتصادي في الميدان المالي والتجاري بقدر ما تعكس قوة التأثير والهيمنة على الساحة الدولية، وبذلك يمكن القول بأنه: " التغييرات في توزيع الأصوات والنفوذ تخلفت كثيرا عن تطور الاقتصاد العالمي وكان من نتيجة ذلك ان الاشراف على النظام العالمي أصبح أقل قبولاً أكثر فأكثر " ².

وذلك لأنّ المؤشرات التي تحدد على أساسها الحصة عادة لا تكون مرتبطة بمستجدات العلاقات الدولية في الميدان المالي والتجاري، ولا غرابة إذا وجدنا بأنّ تحديد الحصة في بداية التسعينيات كان خاضعاً للتغيرات في المؤشرات الاقتصادية والمالية والتجارية المختارة في بداية الثمانينات.

¹ ميشيل لولار، الصندوق النقدي الدولي وعملياته، ترجمة د. هشام متولي، دار طلائع، ط1، 1995، ص. 126.
² جيمس م، بوتون وكولنز أ. برادفور، الحوكمة العالمية: قوى فاعله جديدة، قواعد جديدة، التمويل والتنمية، ديسمبر 2007، ص. 11.

كما أنّ توزيع القوة التصويتية كان دائمًا لصالح مجموعة الدولة الرأسمالية المتقدمة، فبعد أن كانت نسبة 28 % من الأصوات موزعة على 24 دولة نامية في سنة 1953، نجد اليوم بأنّ 39 % من الأصوات تتقاسمها 132 دولة نامية.

فالأمر يستدعي تصحيح الاختلالات في توزيع القوة التصويتية بين مجموعة البلدان النامية والبلدان الرأسمالية المتقدمة لكسر هيمنة هذه الأخيرة في مجال اتخاذ القرارات الحاسمة في المجال المالي والنقدي الدولي، وكذا إعادة التوازن في توزيع الأصوات داخل مجموعة الدول المتقدمة للقضاء على تفرد وهيمنة الولايات المتحدة، فالنظام الحالي لاتخاذ القرارات داخل صندوق النقد الدولي يتطلب ضرورة الحصول على أغلبية تتراوح بين 70% إلى 85 % حسبًا لأهمية القرارات، مما يعني أنّ معارضة الولايات المتحدة الأمريكية التي تزيد حصتها التصويتية عن 17% تشكل عائقًا كبيرًا في أيّ مشروع قرار حاسم لا توافق عليه.

فصندوق النقد الدولي ليس شركة مساهمة ترتبط فيها مكانة الشريك بمقدار حصته، والعلاقة فيها هي علاقة بين شركاء غير متساوين في كثير من الأحيان. فالأمر هنا يختلف عندما يتعلّق الأمر بمؤسسة دولية تساهم قراراتها وبرامجها في التأثير على التطوّر الاقتصادي في جميع البلدان التي لا بد أن تعكس العلاقات بينها عنصر السيادة والمساواة وتوازن المصالح.

3 - الحصص:

مازالت حصص البلدان الأعضاء في الصندوق ومجموعة البنك الدولي لا تعكس قوتهم الاقتصادية والأصل أن كلّ بلد عضو ترتبط حصّته بمكانته الاقتصادية التي نستطيع تقديرها بمجموعة من المؤشرات كالنتائج القومي، وحجم التجارة الدولية... الخ. ويفترض أنّ حصة البلد ترتبط في تطورها بمقدار المنافع الناتجة عن تطوره الداخلي، وبقدر المكاسب التي حققها عن طريق تنامي علاقاته الاقتصادية الدولية وما تعكسه من حركة سلع وخدمات ورؤوس أموال وأيدي عاملة.

ورغم أنّ الحصص الحالية للأعضاء قد حددت على أساس من المؤشرات الهامة إلّا أنّها تبقى غير كافية، وذلك لاعتماد المؤشرات القديمة وليس الجديدة التي تعكس المستوى الحالي لتطوّر البلد العضو. كما أنّ بعض هذه المؤشرات قد تخفي مكانة البلد، فهناك فرق بين مؤشر الناتج المحلي والناتج القومي.

ولابد من الانتقال من المراجعة الدورية للحصص التي تزيد مدتها عن أربع سنوات إلى مراجعة بواقع كلّ سنتين وذلك لمواكبة التحولات الاقتصادية الجارية ومتابعة انعكاساتها على الناتج القومي، وعلى حركة السلع والخدمات، وعلى حركة رؤوس الأموال بالنسبة لكلّ دولة وأخذها بعين الاعتبار في زيادة حصتها.

وانطلاقاً مما سبق فنحن نقترح ضمن المرحلة القادمة الانتقال من مبدأ عدم المساواة في العضوية والتصويت والحصص إلى مبدأ المساواة النسبية التي تعكس عنصر السيادة وفي نفس الوقت تأخذ بعين الاعتبار الوزن الاقتصادي والحضاري للدولة العضوة. فتكون القوة التصويتية للدولة مكوّنة من ثلاثة أجزاء، فالأول يشكل 30% ويبرز التماثل في عنصر السيادة بالنسبة لجميع البلدان. والثاني يساوي 20% ويرتبط بحجم الدولة السكاني الذي لا بد من مراعاته طالما أنّ المؤسسات الدولية تهدف إلى خدمة البشرية وتؤكد على أهمية الديمقراطية وحقوق الإنسان. والجزء الثالث وشمل 50% المتبقية ويرتبط بحصة الدولة ووزنها الاقتصادي والمالي والتجاري على المستوى الدولي وان تكون عملية اتخاذ القرارات بالأغلبية البسيطة في مجالس المحافظين والمجالس التنفيذية بالصندوق ومجموعة البنك الدولي.

ولا شك في أن إعادة " توزيع قوة التصويت لن يصح فقط اختلال التوازن الحالي في الصندوق بين البلدان الصناعية و البلدان الناهضة و النامية بل سيخلق أيضا حوار أكبر بين الأعضاء، و في رأينا فإن حق النقض الذي تقرره ائتلافات مختلفة من الدول سيشجع على التعاون ... و باعتبار الصندوق مؤسسة سياسة فإن الإصلاحات الموصوفة ستزيد من المشروعية و المشاركة في المؤسسة مما يعزز الحوار حول تنظيم و إدارة الاقتصاد العالمي"³

وعلى العموم فإن نظام الحصص والاصوات الذي تمت الموافقة عليه في سنة 2003 والذي يسعى لزيادة الحصص والقوة التصويتية لدول الاسواق الصاعدة والبلدان المنخفضة الدول⁴ مازال دون مستوى إعادة التوازن والتصحيح المطلوبين لتطوير دور الصندوق، وكذا مجموعة البنك الدولي.

4- إعادة تشكيل المجلس التنفيذي:

إن من مقتضيات إصلاح الصندوق والبنك الدولي ليتكيف مع المستجدات في الاقتصاد العالمي هو إعادة تشكيل المجلس التنفيذي الذي يعكس اختلالا في الوقت الحالي فلدى أوروبا 10 مقاعد في المجلس و بالمقابل فان لآسيا 5 مقاعد فقط رغم ان حصة أوروبا و آسيا من الناتج المحلي الاجمالي العالمي هي على التوالي 29 %، و 32 % و بالتالي فان: " إعادة تشكيل هيكل تنظيم و إدارة صندوق النقد الدولي من حيث قوة التصويت وعدد المقاعد في المجلس "⁵ تعكس مستجدات الواقع الاقتصادي الدولي من جهة وكذا إضفاء المزيد من الديمقراطية في انتخاب أعضاء المجلس و إخضاعه للمساءلة امام ممثلي الاعضاء المساهمين فيه الذين يجب ان يمنحوا المجلس: " أسباب القوة الكاملة يجعله مستقلا حقا ليدير الاقتصاد العالمي

3 ف.د. كلكاروأخرون، حان وقت التغيير في صندوق النقد الدولي، مجلة التمويل والتنمية مارس 2005، ص 47.

4 راجع صندوق النقد الدولي، مكافحة الأزمة المالية، التقرير السنوي 2009، ص 47.

5 د. كلكاروأخرون، مرجع سابق

على نحو أفضل " ⁶ و بذلك " يستطيع الاصلاح في الصندوق النقدي الدولي أن يقطع شوطا كبيرا نحو
اعادة إحياء المؤسسة واعطاء العالم النامي نفوذا أكبر في صنع القرار " ⁷ ونفس الملاحظة يمكن تأكيدها
بالنسبة لمجالس مجموعة البنك الدولي.

⁶ نفس المصدر، ص 48

⁷ نفس المصدر، ص 48

ثانيًا: المهام والأهداف

1- المهام:

يلاحظ خلال العشريتين الأخيرتين تحوّل كبير في مهام البنك الدولي صندوق النقد الدولي، فقد طغت وظائفها الإيديولوجية الجديدة على مهامها الأساسية، وأضحى الصندوق متخصصا في وضع البرنامج وإعداد السياسات الاقتصادية للتحوّل النظامي والإشراف على تطبيقها في البلدان النامية لكي تستعيد هذه الأخيرة ثقة الأطراف المتحكمة في انسياب الائتمان في السوق الدولية وذلك عن طريق استعادة بعض التوازنات النقدية والمالية التي تضمن القدرة على إستمرار دفع الالتزامات على حساب التوازنات الاقتصادية والاجتماعية، والصندوق في هذا الميدان أضحى مكلفا بوظيفة إيديولوجية تتمثل في عوامة المنهج الرأسمالي بموجته الليبرالية المتطرفة الحالية. فقد تكامل دورة مع البنك الدولي في القيام بعمليات التحوّل النظامي وتزايد تدخله وتطورت مشروطيته وتنامي دوره كوسيط محفز للمصارف لتوجيه القروض للبلدان النامية بصورة إنتقائية تنسجم مع المهمة المذهبية.

وانطلاقًا ممّا سبق لابد من إعادة النظر في مهام البنك الدولي لتتنقيتها من مظاهر التحيز الإيديولوجي وأشكال التدخل المخلّة بسيادة الدول، لينحصر دوره في تأدية الوظائف التي تساهم في تحقيق الاستقرار في النظام النقدي والمالي الدولي من خلال إعادة النظر في دور حقوق السحب الخاصة، ونظام أسعار الصرف، وتنظيم السيولة، وتخليص حركية الائتمان من المشروطية الأيديولوجية والانتقائية.

2- الأهداف:

إن الصندوق قد تخلى عن أهدافه الأساسية من أهمها تعزيز الاستقرار النقدي والمالي العالمي وتنمية التعاون الدولي وتأمين السيولة اللازمة في ظل مدفوعات ملائم لمعالجة الاختلالات في موازين المدفوعات، وتدعيم الثقة لدى البلدان الأعضاء⁸ وغيرها من الأهداف التي تضمنتها المادة الأولى من الاتفاقية، وتزايد دورة في خدمة الأطراف القوية ومؤسساتها المالية الاقتصادية على حساب المجتمع الدولي بكامله ومن هنا تزايد التناقض بين أهدافه كما أشار إلى ذلك أحد الاقتصاديين*⁹ ولهذا فإن الأمر يستدعي إعادة التأكيد على الأهداف التي تعظم مصلحة المجتمع الدولي ومنها:

8 إتفاقية صندوق النقد الدولي، ص 9
* صاحب جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 2001.

⁹ Joseph E.stiglitz. la grande desillusion, Fayard, 2002,P329.

- العمل على تحقيق الاستقرار النقدي والمالي والاقتصادي العالمي الذي يحقق مصلحة جميع الأطراف المتفاعلة والمشاركة في الاقتصاد الدولي.
- ترقية التعاون الدولي بإيجاد آلية مؤسسية لتقوم بوظيفة المقرض الأخير بالتنسيق مع المؤسسات ذات العلاقة.
- توفير الإتاحة التمويلية الملائمة في المدى القصير لمواجهة اختلالات ميزان المدفوعات والأزمات الطارئة عن طريق الصندوق، والتمويل التنموي الميسر في المدى المتوسط والطويل من قبل مجموعة البنك الدولي وتطوير آليات وصيغ ونظم التمويل التي تؤدي إلى إرتباط توازني بين الاقتصاد المالي والاقتصاد الحقيقي.
- زيادة الثقة بين البلدان الأعضاء بإزالة الانتقائية في التعامل مع الأعضاء، وتحييد الجوانب الإيديولوجية، والتقيد بالمعايير الاقتصادية الموضوعية.

ثالثاً: حقوق السحب الخاصة

أنشأ صندوق النقد الدولي وحدة حقوق السحب الخاصة في سنة 1969 لتكون أصلاً احتياطياً دولياً، ولتستخدم كوحدة حسابية في الصندوق وفي مجموعة البنك الدولي وفي مؤسسات أخرى دولية وإقليمية.

وخلال عشرية السبعينيات كانت قيمتها مرتبطة بسلة من العملات تتكوّن من 16 عملة رئيسية لمجموعة الدول التي تساهم بشكل معتبر في التجارة الدولية، وترتبط منذ 1982 بخمس عملات هي الدولار الأمريكي، والين الياباني، والفرنك الفرنسي، والمارك الألماني، والجنيه الإسترليني وهي حالياً تربط بأربع عملات هي الدولار الأمريكي، والارو، والين الياباني و الجنيه الاسترليني.

وبقيت حقوق السحب الخاصة كما أريد لها حيث أنّها مازالت ليست الأداة الرئيسية للاحتياطات الدولية في النظام النقدي الدولي، كما أنّها لم تتحوّل إلى عملة دولية، وذلك بسبب تنامي ظاهرة الدولار باعتبارها الثمرة الأساسية لنظام بريتون وودز الذي هيمنت عليه الولايات المتحدة طيلة نصف قرن، الأمر الذي كان ومازال يشكل عائقاً أمام تطوير أدوات مالية بديلة تحدّ من هيمنة الدول الكبرى على النظام النقدي الدولي. ولا غرابة إذا وجدنا أنّ نتائج الحلقة الدراسية التي نظمها الصندوق حول دور وحدة حقوق السحب الخاصة في المستقبل، تؤكد على بقاء الأوضاع الحالية " لا يبدو من المحتمل أن تصبح وحدة حقوق السحب الخاصة أداة الاحتياطي الرئيسية في النظام النقدي الدولي. ولا يبدو أنّ مصيرها هو التطوّر من اعتماد غير مشروط لتصبح عملة عالمية بالمعنى الكامل " ¹⁰

ولهذا تستمر الولايات المتحدة ومجرتها في جعل " صحة الاقتصاد العالمي حبيسة أداءاتها الخاصة بها، بينما كان إصدار وسائل الدفع الدولية قد صار تابعاً كلياً للعجز التجاري الأمريكي " ¹¹.

وبناء على ما سبق فإنّ الضرورة ملحة في ظل التحديات الحالية والمستقبلية التي تواجه نظام النقد الدولي، للإصلاح الجدي الذي يتم في إطاره إعادة النظر في دور وحدة السحب الخاصة والتي اعترف تقرير الصندوق السنوي 2008 باستخدامها المحدود حيث أشار مؤكداً : " ولم يعد الآن لوحدة حقوق السحب الخاصة الا استخدام محدود كأصل احتياطي وليست هي عملة ولا تمثل مطالبة على الصندوق " ¹² وتطوورها على مستوى النواحي التالية:

1 - تحويل حقوق السحب الخاصة إلى أداة رئيسية للاحتياطي في النظام النقدي الدولي

فالتعديلات الخاصة بالعضوية والتصويت والحصص ستؤدي إلى مزيد من الديمقراطية المؤسسية التي تمكن من تقليص الهيمنة والاحتكار وتساعد على إجراء التغييرات الإصلاحية التي تخدم

¹⁰ نشرة صندوق النقد الدولي، سبتمبر 1996، ص. 21.

¹¹ د. جورج قزم، الفوضى الاقتصادية العالمية الجديدة، جنور/خفاق التنمية، دار الطليعة، بيروت، ط 1، 1994، ص. 153.

¹² صندوق النقد الدولي، انجاح الاقتصاد العالمي لصالح الجميع، التقرير السنوي 2008، ص. 61.

المجتمع الدولي بأسرة على مستوى النظام النقدي الدولي. ولعلّ نقطة الانطلاق هو الارتقاء بوحدة حقوق السحب الخاصة إلى مستوى الأداة الرئيسية للاحتياطي الدولي، باتخاذ الإجراءات التي تجسد ذلك، وتؤدي إلى التخفيف التدريجي لظاهرة الدولار وانعكاساتها السلبية، وتقلل بصورة فعّالة من الاعتماد على الدولار والسلة المرتبطة به في ميدان الاحتياطات الدولية. ولا شكّ في أنّ هذا الوضع الجديد سيقص من حدة الآثار السلبية للسياسات النقدية الوطنية في الدول الكبرى على النظام النقدي الدولي، فالدول الصناعية: " تنتهج سياسة اقتصادية هيكلية ونقدية ومالية تتجه صوب خدمة مصالحها الوطنية، وكثيرًا ما يكون ذلك حساب المجتمع الدولي، ويؤدي تقلب أسعار صرف العملات الرئيسية إلى نشوء حالة عدم يقين تلحق الضرر بالتجارة والاستثمار"¹³

فإعادة الاعتبار لوحده حقوق السحب الخاصة في مجال الاحتياطات الدولية يقلل من الطلب على العملات الرئيسية على المستوى الدولي لغرض الاحتياطي ضمن النظام النقدي الدولي، فتقل تبعًا لذلك المخاطر المرتبطة بالتقلبات في أسعار صرفها والتي تتعرض لها معظم الدول التي تستخدمها كاحتياطي فتتخفف حدة التبعية النقدية.

2 - تطوير وحدة حقوق السحب الخاصة لتصبح عملة دولية:

لعب الدولار الأمريكي دورًا هامًا في النظام النقدي الدولي حيث كان قابلاً للتحويل إلى ذهب بالسعر المحدد، وكان يقوم بدور الوسيط بين الذهب وباقي العملات، وبعد تزايد العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي وتنامي الاحتياطات الدولارية في المصارف المركزية بمعظم الدول الصناعية، وتطوّر أشكال المضاربات، عجزت الولايات المتحدة عن الوفاء بالالتزام المتعلّق بتحويل الدولار إلى ذهب وقررت إيقاف صرف الدولار بالذهب في سنة 1971، فتحوّل النظام الدولي من الشكل الإزدواجي في التقييم واستعمال الاحتياطات والذي كان يتقاسمه الدولار والذهب إلى الشكل الأحادي الذي توسعت فيه الدولار في العلاقات النقدية والمالية الدولية فأضحى الدولار يشكل 60% من احتياطات المصارف المركزية، ويشارك بنسبة 80% في الصفقات والاتفاقات المتعلقة بسوق العملات، و50% من الصادرات العالمية، رغم أنّ حصة الولايات المتحدة في التجارة الدولية لا تزيد عن 16%¹⁴ رغم محدودية بعض التغيرات الحديثة لصالح الأورو.

هذه الوضعية أدت إلى اشتداد المنافسة بين العملات الرئيسية في العالم من أجل توسيع مجالها الحيوي في النظام النقدي الدولي لمواجهة السيطرة المتواصلة للدولار الأمريكي وانتقل الاهتمام من

¹³ مارغريت غاريتس، مرجع سابق، ص. 45.

¹⁴ Yves-Thibault de silguy, *En Finir avec les séismes monétaires, le monde : Dossiers- documents, n°: 252, mars 1997, p: 2.*

مستواه القطري إلى مستوى التكتلات لتحمي نفسها من آثار الاضطرابات النقدية وتعظم مصالح اقتصاداتها ضمن أسواق الصرف التي تتجاوز قيمة مبادلاتها يومياً أكثر من 1300 مليار دولار، فتكتل الاتحاد الأوروبي قام بجهود قوية وأنشأ عملة " الأورو " " EURO " التي أصبحت من العملات القوية في العالم لتستخدم كسياج وقائي للحفاظ على السيادة النقدية الأوروبية، ولحماية الاتحاد الأوروبي من الآثار السلبية للنظام النقدي الدولي.

وتسعى دول شرق آسيا بعد الاضطرابات النقدية التي تعرضت لها هذه البلدان وخلال السداسي الثاني من سنة 1997، إلى إنشاء صندوق يتكفل بدور حيوي في هذا المجال، رغم بوادر المعارضة من قبل الأطراف القوية في المؤسسات النقدية الدولية والمؤامرات المضاربية التي أوقعت هذه البلدان في أزمات مالية لم تشهد لها من قبل مما اضطرها إلى الخضوع طوعاً أو كرهاً إلى وتوجهات وبرامج الصندوق التي فاقمت المشكلات: "فالصندوق بإصراره على فرض سياسات تقشفية قد زاد من تفاقم العدوى ... فسياسات التقشف المتعبة في بلد ما لا تضعف اقتصاده فحسب، بل أن لها مفاعيل سلبية على جيرانه" ¹⁵ ولاشك في أن ذلك من الأخطاء التي تدل على القصور في تقدير تأثير التفاعلات بين السياسات التقشفية المتعبة.

وأمام هذه الوضعية النقدية المتردية باتت الضرورة ملحة للارتقاء بوحدة حقوق السحب الخاصة لتصبح عملة دولية ليست مرتبطة بالعملات الرئيسية في السوق النقدية الدولية، بل أن عملات البلدان الأعضاء تكون مرتبطة بهذه العملية الدولية التي تغدو عندئذ الأداة الأساسية في التقييم والمبادلة والاحتياطي على المستوى الدولي. وإذا كان صندوق النقد الدولي: " لم يمنح أكثر من سلطة شرطي، فيما يتعلّق بقواعد استقرار العملات وقابليتها للتحويل ... ولم يؤسس دفعة واحدة كمصرف دولي يتمتع بسلطة الإصدار، .. لقد تم إحداثه كأداة لنظام نقدي لم تحدد في صلبه شروط إصدار النقد ولذا لم يكن قادراً على منع النظام النقدي الدولي من الانزلاق بالشكل الذي حدث له " ¹⁶.

فإنّ تجسيد المقترح المتعلق بإنشاء عملة دولية يتطلب إجراء الإصلاحات الضرورية في البنية المؤسسية والتنظيمية لصندوق النقد الدولي والمؤسسات المتكاملة معه في النظام النقدي الحالي ولقد أصبح هذا المقترح يحظى بالمزيد من القبول لدى الاقتصاديين والدول ¹⁷.

¹⁵ جوزيف إ. ستيفليتز، خبيات العولمة، ترجمة ميشال كرم، دار الفارابي، لبنان، ط1، 2003، ص153.

¹⁶ ميشال لولار، مرجع سابق، ص. 128.

¹⁷ Joseph E, Stiglitz, un autre monde : contre le famatisme du marche, Fayard 2006 P432.

رابعًا: نظام أسعار الصرف

أ- التحول إلى أسعار الصرف المرنة وضعف الدور الرقابي على الدول الكبرى

بعد أن أوقفت الولايات المتحدة في سنة 1971 قابلية تحويل الدولار إلى ذهب، فقد أعلنت بذلك على انهيار إحدى أهم أسس اتفاقية بريتون وودز والتي تقوم على نظام أسعار الصرف الثابتة، والانتقال إلى نظام أسعار الصرف المرنة، ففي ظلّ النظام الأوّل كان دور الصندوق هو التأكيد من احترام البلدان الأعضاء للالتزامات الواردة في المادة الرابعة ومنها التزام الدولة بتحديد سعر الصرف عملتها بالذهب أو الدولار والامتناع عن إجراء تغيير كبير في أسعار صرفها إلاّ بعد موافقة الصندوق، أمّا في ظلّ نظام أسعار الصرف المرنة الذي بدأ تطبيقه اعتباراً من سنة 1973 فإنّ دور الصندوق انحصر في الرقابة على اقتصاديات البلدان الأعضاء باستعمال مجموعة من المؤشرات القياسية للكفاءة الاقتصادية، وكان تعامله تمييزياً خاصة بعد تطوّر أزمة المديونية وإخفاق مسيرة التنمية في البلدان النامية حيث ازدادت رقابته عليها وبالمقابل ضعف دوره الرقابي والتوجيهي للدول الصناعية الكبرى وانحصرت التوصيات والتلميحات... الخ.

فقد: " أشار التقرير المبدئي الذي اجراه الصندوق الى اخفاق في البنيان العالمي يتعلق بتوفير التحذيرات الكافية السابقة للأزمة، لاسيما في سياق الرقابة على اقتصاديات البلدان المتقدمة المؤثرة على النظام المالي " ¹⁸

وهذا ما أكدته مكتب التقييم المستقل بخصوص سياسة سعر الصرف مبينا أن "فعالية الصندوق خلال الفترة (1999-2005) لم تكن على المستوى المطلوب للوفاء بمسؤولياتها في الرقابة على سعر الصرف" ¹⁹ وأشار إلى خطورة الانتقائية في التعامل ونبه إلى: "المخاطر القائمة من أن يمتد ضعف الفعالية في التعامل مع الاقتصاديات المتقدمة ليشمل اقتصاديات الأسواق الصاعدة " ²⁰ وكذا نلاحظ: " عدم الوضوح في قواعد اللعبة" التي تحكم أعمال الرقابة على أسعار الصرف" ²¹

ولم يؤد نظام أسعار الصرف المرنة إلى تحقيق الاستقرار النقدي الذي طالما حلم به منظروا الصندوق وتوقعه بعض الخبراء في البلدان المتقدمة. وفي هذا قال أحد الباحثين: " لقد كانت أسعار الصرف المرنة مجالاً أخطأ فيه المشتغلون بمهنة الاقتصاد وأنا منهم " ²²، فقد ازدادت التقلبات في قيمة

¹⁸ صندوق النقد الدولي، التقرير السنوي 2009، مرجع سابق، ص 9

¹⁹ مكتب التقييم المستقل، مشورة الصندوق بشأه سياسات سعر الصرف، التقرير التقييمي 2007، ص 5.

²⁰ نفس المصدر السابق

²¹ نفس المصدر السابق

²² ليسترثا، مرجع سابق، ص 290.

العملات ومازالت إلى يومنا هذا، ولا شكّ بأنّه في ظلّ تقلبات، " يمثل هذا العنف في أسعار الصرف لا يكون ممكنًا إدارة الإقتصادات بكفاءة " ²³.

فخلق هذا الوضع اتجاها لتنامي آليات الاقتصاد الرمزي فازدادت التوظيفات المضاربة القائمة على استغلال الاضطرابات الكبيرة في أسعار صرف العملات وأضحت أسواق الصرف تستقطب موارد مالية كبيرة على حساب الاستثمارات الفعلية في الإقتصادات العالمية، وأصبحت التدفقات النقدية بين البلدان أكبر بـ 34 مرة من التدفقات الملائمة للصفقات المتعلقة بالسلع والخدمات ... وسواء تعلق الأمر بالمضاربة على النقود، أو بالمضاربة على الأسهم، صار " العالم ملهى واسعا، حيث وزعت موائد اللعب طولا وعرضا، والألعاب والمزايدات التي يشترك فيها ملايين اللاعبين لا تتوقف أبداً، فلوحات الأسعار الأمريكية تبعتها لوحات أسعار طوكيو وهونغ كونغ، ثم لندن وفرانكفورت وباريس، وفي كل مكان الائتمان يدعمّ المضاربة، إذ كلّ واحد يمكنه أن يشتري بدون أن يدفع ويمكنه أن يبيع بدون أن يحوز " ²⁴.

ففي ظلّ ميكانيزم نظام أسعار الصرف المرنة تطوّرت التدفقات النقدية والمالية المضاربة اليومية بصورة مذهلة، فقد انتقل حجم التعامل اليومي في أسواق الصرف من 94 مليار دولار سنة 1980 إلى 429 مليار دولار سنة 1989 إلى أكثر من 1300 مليار دولار سنة 1996 ²⁵ إلى حوالي 1500 مليار دولار سنة 2001 .

ب- مراجعة نظم الصرف واجراء التعديلات الضرورية

ان الصندوق لم يقيم بأية مراجعة مهمة لتقييم نظم الصرف منذ مدة طويلة ذلك ان الانشغال بسياسات التحرير والليبرلة في ظل موجات العولمة الانتقائية المتتالية أضعف دور الصندوق في مجال مراجعة نظم الصرف فكانت آخر مراجعة أجراها المجلس التنفيذي سنة 1999 وبالتالي لم تجر أية مراجعة في السنوات الأخيرة: "لتقييم ما اذا كانت نظم الصرف ومستويات أسعار الصرف المختارة في البلدان الأعضاء هي الأفضل للحفاظ على إستقرار النظام النقدي الدولي مما تسبب في عدم وجود إطار إرشادي حديث لكيفية تقديم المشورة " ²⁶ وبالتالي فقد: " افتقر مجال أسعار الصرف إلى المستوى الكافي من التنظيم السليم والادارة الجيدة ... وتشتت المسؤولية عن أسعار الصرف بين إدارات الصندوق المختلفة " ²⁷

إنّ التحولات الاقتصادية العالمية ومستجداتها تستدعي مجموعة من التعديلات تنطلق من إعادة النظر في نظام أسعار الصرف المرنة بالانتقال إلى نظام أسعار الصرف المرنة في مجال محددو المستقرة نسبيا عن طريق ربط عملات البلدان الأعضاء بسعر صرف شبه مستقر بوحدة حقوق السحب الخاصة

²³ نفس المصدر، ص. 291.

²⁴ موريس آلي، من الأنهار إلى الأدهار، ترجمة رفيق المصري، مجلة بحوث الاقتصاد الإسلامي، العدد الأول، 1991، ص 65 وما بعدها .

²⁵ Pierre Anton D., *La force des marchés, Dossiers documents, Le monde n°: 252, 1997, p: 2.*

²⁶ التقرير التقييمي لمشورة الصندوق بشأن سياسة سعر الصرف، 2007، مرجع سابق ص 6.

²⁷ نفس المصدر، ص 11.

التي تتحوّل إلى عملية دولية بديلة للدولار والعملات المنافسة له. وإذا كان الأوروبيون يسعون حاليًا للحد من تقلبات قيمة عملاتهم بالعودة إلى نظام أسعار الصرف الثابتة فإنّ الاستقرار في قيمة العملات: " يكون ضروريًا أيضًا لنجاح بقية العالم الصناعي " ²⁸ والنامي.

وتحدد أسعار الصرف بين العملات ليس على أساس قوتها الشرائية الخاصة بالسلع والخدمات التصديرية أو القابلة للمبادلة الخارجية المحققة للميزة النسبية كما يؤكّد على ذلك صندوق النقد الدولي الذي يعتمد ذلك على المؤشر في تحديد قيمة عملات البلدان النامية وعادة ما تكون توصيته المتعلقة بتخفيض العملة شرطًا إجباريًا للحصول على المساعدات التي يقدمها الصندوق، وفي هذا إجحاف كبير، فيقتضي الأمر أن يتمّ الوصول إلى معدل الصرف الفعلي الذي يجسد العلاقة بين الأسعار المحلية والأسعار الخارجية، عن طريق الاستئناس بمؤشرين أساسيين على الأقل هما: مؤشر القوة الشرائية للعملة فيما يتعلّق بالسلع والخدمات التصديرية والقابلة للمبادلة وهو الذي يركز عليه الصندوق في إطار دعمه لاقتصاديات الانفتاح، ومؤشر القوة الشرائية الداخلية للعملة * عند المقارنة بين الأسعار المحلية والأسعار السائدة في البلدان الأخرى لنفس السلعة من السلع والخدمات مقيّمة بالعملات الوطنية. فمراعاة معدلات الصرف لهذين المؤشرين في إطار نظام أسعار الصرف شبه الثابتة سيقبل من التكاليف والاضطرابات النقدية التي تحملتها البلدان التي تقوم بإجراء التحوّلات الاقتصادية تحت إشراف الصندوق.

ونحن نؤكّد على ضرورة العودة إلى نظام أسعار الصرف المحدودة المرونة و الثابتة نسبيًا وذلك لأنّه لا يوجد ما يدلّ على كفاءة أسعار الصرف العائمة الحالية في جميع الأوضاع والحالات، ولعلّ مسألة اختيار أسعار الصرف هي من: «الموضوعات التي دار حولها حوار طويل الأمد في الدراسات الاقتصادية، وإذا كان لم يتمّ التوصل إلى حلّ لهذه المشكلة فذلك يعني أنّه لا يوجد نظام لسعر الصرف هو الأفضل لجميع الظروف.» ²⁹

والحقيقة أنّ تزايد حدّة المضاربات في السوق النقدية في ظلّ عدم استقرار أسعار صرف العملات وما نتج عنها من أزمات وتغيرات في بنية وتركيب أسواق النقد والمال الدولية تؤكّد عدم كفاءة أسعار الصرف الحالية. وإنّ الاستقرار في أسعار العملات سيقبل من حجم المضاربات المالية والنقدية والذي يؤدي إلى زيادة حجم الائتمان المخصص للاستثمارات الفعلية.

²⁸ليسترثا، مرجع سابق ص. 292

* القدرة الشرائية الداخلية للعملة تستند إلى نظرية تعادل القوة الشرائية التي تؤكّد بأنّ تحديد سعر الصرف بين العملات يجب أن يستند إلى قوتها الشرائية الداخلية، بمعنى أنّ سعر الصرف لا بد أن يتطابق مع سعر تعادل القوة الشرائية الداخلية للعملات المختارة.

²⁹ ستانلي فيشر، المحافظة على استقرار الأسعار، مجلة التمويل والتنمية، ديسمبر 1996، ص. 34.

خامساً: تنظيم السيولة الدولية وتطوير آليات الائتمان الدولي

1- تنظيم السيولة الدولية

إنّ تنظيم السيولة الدولية بشكل يجعلها تتجاوب مع احتياجات البلدان الأعضاء يتطلب ابتداءً رفع كفاءة الصندوق النقدي الدولي في إدارة السيولة النقدية الدولية عن طريق تمكينه من زيادة موارده بشكل يتناسب مع نموّ التجارة الدولية، ويتماشى مع تطوّر حجم الأسواق المالية والنقدية الدولية وذلك عن طريق ربط الزيادة في حصة الدولة لدى الصندوق بتطوّرهما الاقتصادي وتزايد مكاسمها المتحققة في السوق الدولية، إضافة إلى الدور الذي يترتب على تحويل حقوق السحب الخاصة إلى الأداة الرئيسية للاحتياطيات الدولية التي كانت لا تزيد عن 21% من مجموع الاحتياطيات غير الذهبية³⁰ في نهاية التسعينيات وانخفضت حالياً إلى أكثر من ذلك بعد أن أصبح الاورو يشكل جزءاً من الاحتياطيات الدولية يقدر بـ 26% سنة 2007³¹ في حين يشكل الدولار 60% من احتياطيات البنوك المركزية من العملات الرئيسية، و50% من المدخرات الخاصة، رغم أنّ مساهمة الولايات المتحدة في الإنتاج الاقتصادي العالمي لا تزيد عن الخمس³²، فتتيح للصندوق سيولة متجددة يمكن تدعيمها بمورد جديد عند تكليف الصندوق بإلزام الأعضاء بحدود معينة من الاحتياطيات تتناسب مع نموّ عوائد توظيفاتهم واستثماراتهم الدولية.

كما أنّ من مقتضيات إدارة السيولة الدولية بكفاءة هو إتاحة الفرصة للصندوق من خلال الإصلاحات الضرورية بالتنسيق مع بنك التسويات الدولية لإيجاد آلية تقوم بدور المقرض الأخير للبلدان الأعضاء في الأحوال التي تستدعي ذلك بدون مشروطية أيديولوجية وسياسية تؤثر على سيادة الدول وحرية اختياراتها لمشاريعها المجتمعية. ولا يمكن لأيّ إصلاح للنظام النقدي الدولي أن يتجاهل هذه الوظيفة الأساسية التي تؤمن السيولة الدائمة "وبالنظر إلى النطاق العالمي للصندوق لا بد من أن يكون قادراً على مساعدة البلدان الأعضاء في ظروف وأحوال معينة تماماً مثل البنك المركزي الوطني الذي يكون مهياً لمساعدة نظامه المصرفي، وهذا الدور يتطلب من الحكومات الأعضاء أن تضع جزءاً كبيراً من احتياطياتها الدولية في صندوق النقد الدولي"³³. بعد القيام بالإصلاحات الجوهرية الضرورية.

2- تطوير وتنوع نظم و آليات الائتمان الدولي

إنّ الخصائص الحالية لآليات الائتمان الدولي تعمل بشكل مضطرب على تنمية الأزمات المالية والنقدية على المستويين: القطري، والدولي، ومن بين تلك الخصائص التي تستدعي تطويراً نذكر:

³⁰ نشرة صندوق النقد الدولي، سبتمبر 1996، ص. 20.

³¹ L'atlas du monde diplomatique 2008, P34.

³² Hens-peter Martin et harold schumann, Le piège de la mondialisation, traduit de l'allemand, solin, 1997,

p: 98

³³ مانويل غيتيان، مرجع سابق، ص. 41.

- الخصائص المتعلقة بألية خلق النقود الائتمانية.
- الخصائص المتعلقة باستخدامات الائتمان.
- الخصائص المتعلقة بنظام الائتمان.

أ- الخصائص المتعلقة بألية خلق النقود الائتمانية

تقوم المصارف بوظيفتين أساسيتين إحداهما موضوعية وهي تعبئة الموارد المالية وتوجيهها نحو الاستخدامات المثلى، وثانيهما، مذهبية وتتمثل في طرق تعبئة الموارد وصيغ استخداماتها، وكان ولا يزال الخلاف مستمرا حول طبيعة الوظيفة المذهبية وانعكاسات أعمالها في الواقع النقدي القطري والدولي على الوظيفة الموضوعية، وبدأت ردود الأفعال تتوالى بعد الانحرافات الكبيرة في مسار المنظومة المصرفية إذا تحولت إلى مؤسسات لصناعة الائتمان وبيعها والاتجار في النقود، فازدادت الفوارق بين حجم الموارد التي تعبؤها وحجم الائتمان الذي تصنعه وهذا ما أكده الاقتصادي موريس آليه* بقوله: " إن آلية الائتمان، كما تعمل اليوم، تعتمد على الغطاء الجزئي للودائع، وعلى خلق النقود من لا شيء، وعلى الإقراض لأجل طويل أموال مقترضة لأجل قصير، كل هذا من شأنه إحداث زيادة جسيمة في أوجه الخلل الملاحظة. فالواقع أن جميع الأزمات الكبرى في القرنين التاسع عشر والعشرين قد نشأت من فرط تزايد الائتمان ووعود الدفع وتحويلها إلى نقود " ³⁴.

فبعد انهيار نظام بريتون وودز في بداية السبعينيات ازداد ضعف الصندوق الدولي في ضبط حركية الائتمان على المستوى الدولي، حيث نشأت أسواق نقدية (مثل سوق الدولارات الأوروبية) غير خاضعة للسياسات النقدية الوطنية، ولا توجد في النظام النقدي الدولي القائم آليات تحكم حركيتها الائتمانية.

الأمر الذي شجّع المصارف الدولية على التفلت من القواعد المصرفية، والخروج على المبادئ الاحترازية والضمانات الائتمانية المعمول بها على المستوى القطري والمتعارف عليها في الميدان المصرفي على المسويين الفكري والنظري مثل نسبة القروض إلى إجمالي رأس مال المصرف، ونسبة القروض إلى الودائع، ونسبة السيولة، الاحتياطات، ومدى التنوع في سلة التوظيف ومحفظة الاستثمار وغيرها.

فتسابقت المصارف إلى خلق الائتمان بدون ضوابط فقدرت في بداية الثمانينات نسبة القروض التي منحها 24 بنكا أمريكيا إلى إجمالي رأس مالها حوالي 188 % وازدادت القروض المكشوفة بصورة غير مسبوقة. ³⁵

* وهو صاحب جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 1981

³⁴ موريس آليه، مرجع سابق، ص. 66.

³⁵ World bank, World debt table, external debt of developing countries, 1985/1986.

ولتلافي هذه الوضعية التي أدت إلى اضطراب كبير في حركة الائتمان على المستوى الدولي يستدعي الأمر توسيع دور الصندوق ليس لمراقبة البنوك المركزية في البلدان المتخلفة الضعيفة، ولكن في ميدان مراقبة شبكة البنوك الدولية النشطة والمصارف الكبرى المهيمنة على الاقتصاد العالمي، التي تخلصت من ضوابط السياسات النقدية القطرية وتتغافل عنها الدول المتقدمة التي تحقق لها مكاسب خيالية، من أجل إلزامها بالقواعد المصرفية التي تعظم مصلحة المجتمع الدولي، ونعتقد بأن المكاسب المتوقعة من انتقال الصندوق من مراقبة المصارف المركزية للاقتصاديات النامية إلى مراقبة الاحتكارات المصرفية والتكتلات المالية الدولية ستكون أكبر وأعظم. وصولاً إلى منع خلق النقود الائتمانية بدون تغطية مناسبة: "إصلاح آلية الائتمان يجب أن يؤدي إلى منع خلق النقود من لا شيء وإلى منع تمويل القروض الطويلة الأجل بافتراضات قصيرة الأجل"³⁶ بغية الوصول إلى تثمين الوظيفة الموضوعية للنظام المصرفي الدولي.

ب- الخصائص المتعلقة باستخدامات الائتمان

إن نظام بريتون وودز، الأصلي والمعدل ساهم في زيادة الانحرافات المجالية و الزمانية والمكانية في استخدام الائتمان. فقد تطورت التوظيفات المضاربية القصيرة المدى بشكل مضطرب على حساب الاستثمارات الإنتاجية المتوسطة والطويلة المدى، وازدادت أهمية المجالات الترفية والكمالية والثانوية على حساب الميادين الأساسية والأنشطة الضرورية، واستقطبت البلدان المتطورة معظم الاستثمارات والتوظيفات في حين كان تصيب البلدان النامية ضعيفا بالمقارنة مع عدد سكانها وحجم تحدياتها، وثقل المسؤولية التاريخية لمستعمرها.

وانطلاقاً مما سبق يستدعي الأمر إعطاء دور جديد للصندوق ليقوم بإحداث التوازن الذي يحقق كفاءة تخصيص الائتمان المتاح على المستوى الدولي باستخدام جملة من الكوابح والمحفزات، التي تقلل من هيمنة رأس المال المالي الدولي، وتحد من الآثار الخطيرة لتطور التكتلات الاحتكارية وانعكاساتها السلبية على أداء السوق النقدية الدولية في ميدان استخدام الائتمان وتخصيصه المجالي والزمني والجغرافي، وينتقل دور الصندوق من التأكيد على التوازنات النقدية والمالية في البلدان النامية ومراقبة وانتهاك سيادتها، إلى تحقيق التوازنات النقدية والمالية في السوق الدولية، وتطهيرها من السلوكات الوظيفية المضاربية التبذيرية وخاصة في سوق العملات، وإن الاقتراح الذي تقدم به السيد جيمس توبين James tobin³⁷ منذ مدة طويلة والمتعلقة بفرض ضريبة يسيرة على العمليات المضاربية الخاصة بسوق العملات وقد تجدد هذا الاقتراح من قبل دائرة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لهيئة الأمم المتحدة في الورقة التي قدمت إلى

³⁶ موريس آليه، مرجع سابق، ص. 69.

³⁷ Bruno Jetin, La taxe Tobin et la solidarité entre les nations, dixartes, paris 2002, P33.

ملتقى التشغيل والعمولة³⁸. حيث بينت إمكانية تطبيقها للتقليص من المخالفات والتقليل من تطور سوق العملات التي بلغت قيمة عملياتها اليومية أكثر من 1300 مليار دولار وأصبحت تستقطب حجما معتبرا من الائتمان الدولي وأصبحت حجم العمليات في سوق العملات يزيد بأكثر من 60 ضعفا عن سوق السلع والخدمات³⁹ وأكثر من 70 % من معاملات هذه السوق تنحصر في مجموعة الدول الصناعية الكبرى التي تعتبر مصدر الاضطرابات النقدية السلبية في العالم. فتطبيق ضريبة بـ 0.1% يؤدي إلى تخفيض بـ 20 % في حجم هذا السوق.

وقدر الاقتراح الأممي عوائد هذه الضريبة بأكثر من 150 مليار دولار يمكن استخدام جزء منها لتمويل جميع المؤسسات الدولية والمنظمات الأممية والتخلص من الضغوط السياسة للدول الممولة. ويمكن تطوير هذه الضريبة الخفيفة لاستعمالها كأداة في تحقيق التوازن في استخدامات الائتمان على المستوى الدولي، وستكون نتائجها إيجابية وعوائدها كبيرة لا تقل عن 300 مليار دولار، يمكن استخدام جزء منها في زيادة موارد الصندوق ليقفل من الاعتماد الكبير على الحصص ويستطيع أن يوفر السيولة الدائمة الميسرة لتمويل عمليات التنمية الحقيقية، في البلدان النامية بما يساعد على توليد سلسلة من الآثار الإيجابية في حركية النشاط الاقتصادي تعظم مصلحة الاقتصاديات المتقدمة والنامية.

ولا شك في أهمية هذه الاقتراح الذي أضى مقبولاً وقابلاً للتطبيق من الناحية التقنية

« Cette idée est attentivement étudiée aujourd'hui ; les chercheurs et les experts des marchés financiers concernés la considèrent comme techniquement applicable. Cette taxe aurait pour effet de réduire l'influence des marchés financiers internationaux sur les politiques macro-économiques nationales, et peut être aussi de favoriser une légère réduction des taux d'intérêt à l'échelle mondiale. ⁴⁰

إن هذا الترشيح على مستوى السوق النقدية من نشأته أن يؤدي الى تحريك الائتمان والتمويل الى الاستثمارات الفعلية في الأمدين المتوسط والطويل .

ج - الخصائص المتعلقة بنظام الائتمان :

إنّ النظام الائتماني المصري الدولي يقوم على نظام الفائدة الربوي الذي ساهم في تطوّر الاقتصاد الرمزي على حساب الاقتصاد الحقيقي الإنتاجي والخدماتي، وأضحى عاملاً مساعداً على تحويل تيار معتبر من رؤوس أموال وأرباح المؤسسات الإنتاجية نحو التوظيف في السوق النقدية والمضاربة في السوق المالية، على حساب التوسيع والتجديد والتطوير في كثير من الأحيان، ومن جهة أخرى أدى إلى تطور المديونية بالدول المتقدمة والنامية على حد سواء وتراكمت أهرامات الديون وأصبحت أخطر مشكلة تهدد

³⁸ Document d'information présenté par le département des affaires économiques et sociales, Organisation des Nations Unies, 98 - conférence interparlementaire sur l'emploi et la mondialisation, CAIRO 1997, p: 7

³⁹ Yves Jegourel, Lataxe Tobin, La de courierté, paris 2002,P8.

⁴⁰ O.N.U., Idem, Ibid, p: 7-8

تطوّر الأغلبية الساحقة من سكان العالم والازمة المالية العالمية الحالية أكبر دليل على ذلك، فقد تطورت التوظيفات المالية من 100000 مليار دولار سنة 1998 الى 330000 مليار دولار سنة 2005 الى اكثر من 600000 مليار دولار سنة 2008، في حين لم يتجاوز الناتج الإجمالي العالمي 60000 مليار دولار⁴¹ وإذا أضفنا لها المضاربات والمعاملات في سوق العملات بسبب نظم الصرف غير الكفؤة والتي تزيد تعاملاتها على 300000 مليار دولار سنويا وبهذا الوضع فان الاقتصاد الحقيقي أضحي يشكل فقط حوالي 10 % من الاقتصاد المالي المضاري وأصبح الهرم مقلوبا.



فإن الأمر يستدعي إعادة التوازن للاقتصاد العالمي من خلال أدوات نقدية ومالية تنهي التوظيف والاستثمار في الاقتصاد الحقيقي.

فقد أن الأوان لتتكفل مؤسسات النظام النقدي الدولي بصيغ ووسائل تحدث تعديلات في جوهر نظام الائتمان والاستثمار، ويزداد فيه ارتباط الجهاز المصرفي بالمؤسسات الإنتاجية وليس العكس، بالبحث عن صيغ جديدة للمشاركة الإيجابية التي تعظم مصلحة جميع الأطراف، والتي يضعف خلالها دور المؤسسات التي تريح دائما عن طريق آلية الفوائد الربوية بغض النظر عن طبيعة العمليات الاستثمارية.

فقد حان الوقت لاعتماد صيغ وأساليب التمويل والائتمان التي تقوم على المشاركات المتنوعة، ضمن نظام الائتمان الدولي وذلك لأهمية نظام المشاركة في تحقيق التوازن بين الاقتصاد المالي والاقتصاد الحقيقي والمساهمة في تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي.

41 أحمد مهدي بلوافي، أزمة عقار.. أم أزمة نظام، مركز أبحاث الإقتصاد الإسلامي جدة، 2008، ص7.

سادسا: إصلاح نظام المساعدات وإطار الاقتراض وحجم التمويل

1- إصلاح نظام المساعدات بالبنك والصندوق

يتطلب إصلاح نظام المساعدات التقليل من التعقيدات التي تلازم طلب التمويل ضمن أشكال المساعدات بالصندوق من خلال المزيد من المرونة على المستويات التالية:

- المرونة الإجرائية بتسهيل إجراءات الحصول على التمويل المناسب
- المرونة الزمنية المتعلقة بسرعة الحصول على التمويل والشرائح المحددة لاستخدام المساعدات بتحسين مدة التدرج في السحب وتخليصها من المشروطة
- المرونة الكمية المتعلقة بحجم التمويل المطلوب اللازم لمعالجة اختلالات قصيرة المدى عن الصندوق أو لتمويل مشاريع التنمية عن طريق مجموعة البنك الدولي
- المرونة المتعلقة بالتكاليف وآجال التسديد

2- إطار الاقتراض وحجم التمويل

إن سياسات وإطار الاقتراض وحجم التمويل الى كانت قبل الأزمة المالية تمت مراجعتها من خلال محاولات للإصلاح عن طريق:⁴²

- تحديث المشروطة البرمجية،
- إنشاء خط إنتمان مرن جديد،
- تعزيز مرونة إتفاق الاستعداد الإنتماني،
- مضاعفة سقوف الاستفادة من الموارد،
- تبسيط هياكل التكلفة ومدة الاستحقاق،
- زيادة موارد الاقتراض.

لا شك في أهمية هذه الإصلاحات ولكن في إطار الشرطية المسبقة فإن العديد من البلدان الأعضاء قد لا تستطيع الحصول على الموارد ضمن خط الإنتمان المرن الجديد الذي يتطلب توفر معايير الأهلية المحددة مسبقا والتي تؤكد ثقة الصندوق في سياسات العضو وتتحدد الأهلية من خلال تقييم للتأكد من أن هناك: " سياسات اقتصادية وأطر مؤسسة بالغة القوة ينفذ سياسات على درجة كبيرة من القوة - ولديه سجل أداء سابق ايجابي ومتواصل - ولا يزال ملتزما بالحفاظ على هذه السياسات في المستقبل"⁴³ وتشمل المعايير الخاصة بتقدير أهلية دعم إتفاق خط الإنتمان المرن إن هناك: " مركز خارجي قابل للاستمرار - حساب رأسمالي تغلب عليه التدفقات الخاصة... وضع احتياطي مريح مالية عامة سلبية - عدم وجود مشكلات في الملاءة المصرفية - رقابة فعالة على القطاع المصرفي-

42 صندوق النقد الدولي، البيان الصحفي مارس 2009، ص1

43 نفس المصدر، ص2.

شفافية البيانات وسلامتها"⁴⁴ لاشك أن هذه المعايير لتقدير الأهلية في إطار الشرطية المسبقة تؤدي الى إنسباب التمويل للاقتصادات المتطورة والقوية الصاعدة بينما أغلبية البلدان النامية لا يمكن أن توفر هذه الشروط للنفاذ الى اتفاق خط الائتمان المرن وبالتالي يمكن القول بأن هذه الإصلاحات ترافقت مع الأزمة لتوفير السيولة لتنمية الطلب العالمي لصالح الاقتصادات المتطورة والصاعدة، ويبقى المشكل قائما بالنسبة لباقي البلدان النامية التي يتطلب الأمر حصولها على موارد مسيرة وبدون شروط مسبقة خاصة تلك المتعلقة بالجوانب المذهبية والإيديولوجية.

ولعل من الأمور التي يمكن لمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي إستخدامها هو إيجاد آلية مؤسسية إستثمارية توظيفية ميسرة على المستوى الدولي تربط الصناديق السيادية والموارد الاحتياطية بالبنوك المركزية القطرية من خلال طرح سندات وأسهم توجه خصيصا لتوفير الحجم الملائم من التمويل القصير الأجل والتوسط والطويل عن طريق المؤسسات الدولية، ويمكن هنا أن تكون سندات وأسهم مشاركة يكون للدولة صاحبه الموارد دور كبير في الإشراف والمراقبة والمشاركة.

سابعاً: البرامج والمشروطة

1- البرامج:

إن البرامج الاقتصادية وما يرتبط بها من سياسات اقتصادية ونقدية ومالية، تعكس في كثير من جوانبها مظاهر السيادة الاقتصادية للدولة، وبالتالي فإن تنامي تدخل صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي في القضايا الجوهرية المتعلقة بهذه البرامج، قد أدى إلى إضعاف السيادة الاقتصادية لكثير من البلدان التي يتزايد تعاملها مع هذه المؤسسات الأمر الذي يقتضي أن يمتد الإصلاح ليشمل هذه الجوانب بحيث يتم فك الارتباط بين إتاحة التمويل والتسهيلات المرتبطة به، وبين طبيعة البرامج التي تتبناها الدولة وفقاً لظروفها وخصوصيتها الاقتصادية والاجتماعية مع التأكيد على كفاءة استخدام التمويل وكفاءة الأداء الاقتصادي ومدى التقدم في التقليل من الفساد الاقتصادي ويرتبط به رشوة وتهريب موارد وتبييض أموال وغيرها.

2- المشروطة:

لقد أضحت المشروطة أداة للحد من السيادة الاقتصادية للدولة، سواء تعلق الأمر بمشروطة الصندوق، أو مشروطة مجموعة البنك الدولي، أو المشروطة المتقاطعة لكل منهما فقد أكد تقرير مكتب التقييم المستقل تعدد المشروطة وعدم فعاليتها، فخلال الفترة 1995/2004 فإن البرامج المقبولة والمدعومة وعددها 216 برنامج تضمنت حوالي 7000 مشروطة هيكلية⁴⁵ وبالتالي كانت: " قروض الصندوق ترتبط غالباً في السابق بشروط مفرطة لا تركز بالقدر الكافي على الأهداف الأساسية"⁴⁶ ولقد قام الصندوق بتحديث الشرطية عن طريق الاعتماد على الشرطية المسبقة كبديل للتخلص من الشرطية التقليدية اللاحقة (البعديّة) وهذا يعني التأكيد أولاً من قوة اقتصاد البلد وسلامته، والتحديث من خلال مراقبة تنفيذ السياسات الهيكلية في إطار مراجعات البرامج بدلا من المراقبة عن طريق المعايير الهيكلية التي سيتوقف العمل بها في كل اتفاقيات الصندوق.

إن الأمر الذي يتطلب تحجيم هذه المشروطة وتحديد مجالاتها، بالتركيز على الجوانب الأدائية والنواحي المتعلقة بالكفاءة الاقتصادية في مجال استخدام الائتمان رفع كفاءة الأداء الاقتصادي المتعلق بتنفيذ البرامج ومنظومة سياساتها الاقتصادية، من أجل الوصول إلى أقصى درجات الحيادية الإيديولوجية للمعايير الأدائية للمشروطة التي تؤكد عليها المؤسسات النقدية والمالية الدولية التي تزايد التقاطع في برامجها ومشروطيتها مما جعل البعض ينادي بدمج صندوق النقد الدولي و البنك الدولي في مؤسسة دولية واحدة لقد قلت مجالات الاختلاف في تمويل برامج الإصلاح في البلدان النامية بين

45 IEO, Evaluation de la conditionnalité structurelle des programmes appuyés par le FMI, rapport devaluation 2007,P1,P4. ,

46 صندوق النقد الدولي، البيان الصحفي رقم 09/85، مارس 2009، ص2

المنظمتين وزادت مجالات التداخل و الازدواجية و المشروطيات المتقاطعة و أن : " الخطوط الفاصلة القديمة لمجال نشاط كل من المنظمتين أخذت في التلاشي على الأرجح - حيث كانت القروض القصيرة الأجل و سياسات الإصلاح الكلي من اختصاص صندوق النقد الدولي، و القروض طويلة الأجل و سياسات الاقتصاد الجزئي (أو الهيكلي) من اختصاص البنك الدولي"⁴⁷ فأصبح البنك الدولي يقدم قروضاً في المدى القصير و المتوسط، و بالمقابل فإن صندوق النقد الدولي طور أشكالاً من المساعدات متعلقة بالمدى المتوسط و الطويل و هذا التداخل جعل البعض يقترح دمج المنضمتين في وكالة واحدة تتكامل برامجها و تتقلص مشروطياتها التي تؤثر في عناصر السيادة الاقتصادية للدول النامية، و تكون في خدمة التنمية النمو المتوازن على المستوى العالمي.

ولكن القيام بالإصلاحات الضرورية سوف يؤدي الى تطور المؤسساتين و تكاملهما و ارتفاع مستويات أدائهما في تحقيق الاستقرار و التعاون في النظام النقدي و المالي الدولي.

47 جاك ج. بولاك، البنك الدولي و الصندوق النقد الدولي، الدار الدولية، مصر 2001، ص 29.

ثامنا: نظام الحوكمة

إن معاينة نظام الحوكمة بالصندوق والبنك والذي يتعلق على الخصوص بالهيكل التنظيمي والعلاقات الرسمية وغير الرسمية التي تؤثر في الأنشطة المؤسسية، وعمليات صنع القرار وآلية مشاركة الأطراف المختلفة فيه تدل على محدودية نظام الحوكمة بالصندوق وضرورة الإصلاحات الجوهرية لتعزيز شرعية الصندوق ويمكن ملاحظة ذلك القصور ضمن الأبعاد الأساسية التالية:

1- الفعالية

لقد تبين بأن ضعفا في تحقيق جودة عالية في مجال وضع الأهداف وصياغة الإستراتيجيات وتنفيذها ومتابعة نتائجها وأن "عملية صنع القرار اثناء الأزمات تحدث خارج نطاق القنوات الرسمية وأنها نفتقر الى الشفافية والقدرة على ضمان المساءلة عن القرارات المتخذة.. وهي تستبعد معظم أعضاء الصندوق من المشاركة الى أن يكون البرنامج جاهز لموافقة عليه ... وكانت الإرشادات السياسية عالية المستوى تأتي من خارج إطار الحوكمة الرسمي للصندوق وبالدرجة الاولى من .. (مجموعة السبعة G7 ، ومجموعة العشرين G20 ، ومجموعة G24) ⁴⁸ إضافة الى عدم وضوح توزيع المسؤوليات بين إدارة الصندوق والمجلس التنفيذي وبين هذا الاخير واللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية.

إن هذه الفقرة القوية الواردة في تقرير تقييم الحوكمة تدل على خطورة إستمرار وضع الصندوق الحالي الأمر الذي يتطلب مراجعة جذرية تؤدي الى توضيح الصلاحيات وتحديد المسؤوليات، والمشاركة في وضع الأهداف والسياسات وصنع القرارات على المستوى الرسمي لهيكل الصندوق والبنك.

2- الكفاءة والمساءلة

إن الوضع الحالي يظهر ارتفاع تكاليف إدارة المؤسسات النقدية والمالية الدولية وضعف جوانب الحوكمة المتعلقة بالمساءلة "فلا توجد معايير متفق عليها يمكن الاستناد إليها لتقييم أعمال الصندوق كما لا توجد آلية كافية تسمح للأعضاء أو الأطراف المعنية المناسبة بمساءلة المنظمة وأجهزتها ... وإن تداخل المسؤوليات ... يجعل خطوط المساءلة مهمة" ⁴⁹ إضافة الى ثغرات أخرى تتعلق بالإشراف والرقابة، وبالتالي يمكن القول بأن ضعف "تصميم آليات المساءلة يمكن أن يحد من فعالية الأداء" ⁵⁰ إن من مقتضيات الإصلاح المطلوب صياغة مسار وآليات للمساءلة تساهم في رفع فعالية الصندوق وتساهم في تعزيز دوره وشرعيته.

3- المشاركة:

الوضع الحالي في المؤسسات النقدية والمالية وخاصة صندوق النقد الدولي يظهر عدم قدرة الأعضاء والأطراف المعنية الأخرى على إسماع صوتها وأخذها بعين الاعتبار في عملية صنع القرار ولهذا يتعين مشاركة واسعة من خلال مراعاة رأي الأعضاء وأطراف المجتمع المدني ومنظماتها بعين الاعتبار لتصويب مسيرة المؤسسات المالية والنقدية الدولية وجعلها في خدمة المجتمعات الإنسانية في مجال اختصاصها.

48 مكتب التقييم المستقل، الحوكمة في صندوق النقد الدولي، ماي 2008، ص 15.

49 الحوكمة في صندوق النقد الدولي، 2008، مرجع سابق، ص 17

50 نفس المصدر

الخاتمة

لقد اتضح لنا كيف كانت بصمات الهيمنة الأيديولوجية واضحة منذ بداية تأسيس صندوق النقد الدولي وتحديد أهدافه وهيكله التنظيمي وطبيعة المؤسسات المكملة لدوره، الأمر الذي يؤكد منذ البداية صعوبة قيام هذه المؤسسة بإدارة النظام النقدي الدولي إدارة مستقلة تحقق مصلحة المجتمع الدولي بكامله.

ولا غرابة بعد ذلك إذ لاحظنا بأن الدول الكبرى التي أسست الصندوق والمؤسسات المكملة لدوره كانت أول من تخلى عن الالتزام بالأسس الضوابط النقدية والمالية التي وضعتها عن طريقه فانهارت بذلك المبادئ الجوهرية التي قامت عليها اتفاقية التأسيس "بريتون وودز" وتوالت الأزمات النقدية والمالية وكان الصندوق منفعلاهما وعاجزا عن احتوائها والتحكم فيها.

وإن التراجعات عن المبادئ والأسس التي قامت عليها مؤسسات "بريتون وودز" جعلت السيد ميشال لولار يخلص إلى القول بأنه: "لم يعد صندوق النقد الدولي كثير الشبه بالمؤسسة التي أحدثت في "بريتون وودز" وبدأ دوره يقل في البلدان المتقدمة التي تهيمن على إدارته، وازداد تأثيره على البلدان النامية التي تشكل ثلثي أعضائه وأصبح دركي التحولات الاقتصادية والسياسة، وأضحى يلعب دورا خطيرا في إدارة أزمة المديونية العالمية والأزمات المالية العديدة حسب لرؤيته الخاصة التي تعكس مصالح الأطراف القوية، وعجزت برامجه عن تحقيق النمو الاقتصادي المطلوب.

وأمام الضعف المتزايد لكفاءة المؤسسات النقدية والمالية الدولية في إدارة وتوجيه النظام النقدي والمالي الدولي والتحكم في قواه بما يحقق مصلحة المجتمع الدولي، فقد ازداد الشعور بأهمية إجراء الإصلاحات الضرورية لتكييف هذه المؤسسات مع المستجدات الحالية والمتطلبات المستقبلية واحتواء الأزمات.

ولقد بينا بأن عملية التكييف وإجراءات الإصلاح تستدعي إعادة النظر في عدد من القضايا

أهمها:

- العضوية والحصص والتصويت
- المهام والأهداف
- حقوق السحب الخاصة
- نظام أسعار الصرف
- السيولة الدولية، وآليات الائتمان الدولي
- البرامج والمشروطة
- إطار الإقراض وحجم التمويل، ونظام الحوكمة

وهي مقترحات؛ هامة نعتقد أنها ستثري النقاش المتعلق بضرورة إقامة نظام نقدي عادل ومستقر
لصالح المجتمع الدولي بأسره.

المراجع

- 1- ميشيل لولار، الصندوق النقدي الدولي وعملياته، ترجمة د. هشام متولي، دار طلاس، ط1، 1995
- 2- جيمس م، بوتون وكولن أ.برادفور، الحوكمة العالمية: قوى فاعله جديدة، قواعد جديدة، التمويل والتنمية، ديسمبر 2007
- 3- ف.د. كلكار و آخرون، حان وقت التغير في صندوق النقد الدولي، مجلة التمويل و التنمية مارس 2005
- 4- د. جورج قرم، الفوضى الاقتصادية العالمية الجديدة، جذور إخفاق التنمية، دار الطليعة، بيروت، ط1، 1994
- 5- جوزيف إ.ستيغليتز، خيبات العولمة، ترجمة ميشال كرم، دار الفارابي، لبنان، ط1، 2003
- 6- موريس آليه، من الانهيار إلى الازدهار، ترجمة رفيق المصري، مجلة بحوث الاقتصاد الإسلامي، العدد الأول، 1991
- 7- ستانلي فيشر، المحافظة على استقرار الأسعار، مجلة التمويل والتنمية، ديسمبر 1996
- 8- جاك ج.بولاك، البنك الدولي و الصندوق النقد الدولي، الدار الدولية، مصر 2001
- 9- أحمد مهدي بلوافي، أزمة عقار.. أم أزمة نظام، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي جدة، 2008
- 10- إتفاقية صندوق النقد الدولي
- 11- نشرة صندوق النقد الدولي، سبتمبر 1996
- 12- مكتب التقييم المستقبل، مشورة الصندوق بشأن سياسات سعر الصرف، التقرير التقييمي 2007
- 13- التقرير التقييمي لمشورة الصندوق بشأن سياسة سعر الصرف، 2007
- 14- صندوق النقد الدولي، إنجاح الاقتصاد العالمي لصالح الجميع، التقرير السنوي 2008
- 15- صندوق النقد الدولي، مكافحة الأزمة المالية، التقرير السنوي 2009
- 16- صندوق النقد الدولي، البيان الصحفي رقم 09/85، مارس 2009
- 17- مكتب التقييم المستقل، الحوكمة في صندوق النقد الدولي، ماي 2008
- 18- Joseph E. Stiglitz. la grande désillusion, Fayard, 2002
- 19- Yves-Thibault de silguy, En Finir avec les séismes monétaires, le monde: Dossiers-documents, n°: 252, mars 1997
- 20- Joseph E, Stiglitz, un autre monde : contre le fanatisme du marche, Fayard 2006
- 21- Pierre Anton D., La force des marchés, Dossiers documents, Le monde n°: 252, 1997
- 22- L'atlas du monde diplomatique 2008
- 23- Hens-peter Martin et harold Schumann, Le piège de la mondialisation, traduit de l'allemand, solin, 1997
- 24- World bank, World debt table, external debt of developing cauntries, 1985/1986
- 25- Bruno Jetin, La taxe Tobin et la solidarité entre les nations, dixartes, paris 2002

- 26- Document d'information présenté par le département des affaires économiques et sociales, Organisation des Nations Unies, 98 - conférence interparlementaire sur l'emploi et la mondialisation, CAIRO 1997
- 27- Yves Jegourel, Lataxe Tobin, La de courierté, paris 2002,P8.
- 28- IEO, Evaluation de la conditionnalité structurelle des programmes appuyés par le FMI, rapport devaluation 2007